مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
المجلد الثالث - العدد الحادي والعشرون - الجغرافية - آذار / 2023 م
doi.org/10.52866/esj.2022.03.21.18

منطقة الخليج العربي كمجال حيوي اسرائيلي

الباحثة : سرى عبد زعال صالح العلواني
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية
suraabed9@gmail.com

أ.م. د عمر كامل حسن الدراجي
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية
odr9484@gmail.com

مستخلص:

تهدف الدراسة الى معرفة المجال الحيوي الاستراتيجي ومتطلبات تحقيقه، كون المجال الحيوي لكل دولة هو برنامج عمل تلك الدولة في المجال الخارجي متمثل بمجموعة الخطط السياسية الخارجية والتي تطمح الدولة الى تحقيقها وفي هذا المجال تكون الجغرافية عنصر اساسي ومهم في وضع الاستراتيجيات في المجالات الحيوية لكل دولة متمثلا بالموقع الجغرافي والمساحة، والجانب الاقتصادي المتمثل بالموارد البشرية والطبيعية الحيوية التي تحدد سياسة الدولة .

الكلمات المفتاحية : الجانب الجغرافي، الجانب الاقتصادي، استخدام القوة، مفهوم الاستراتيجية، المجال الحيوي.

The Arabian Gulf region as a vital Israeli field

Abstract :

This study was in the field of geographical areas and the requirements for obtaining them, and the fact that the vital field for each country is in the external field with its geographical location and area, and the economic aspect represented by the vital human and natural resources that determine the state's policy.

Keywords: the apparent aspect, the economic aspect, the use of force, the strategy, the vital field.

المقدمة

نظراً لأهمية المجال الحيوي لكل دولة فأن منطقة الخليج العربي وعلى الرغم من استراتيجية مجالها الحيوي، فأنها ستبقى من اهم المناطق الاستراتيجية على مستوى العالم في القرن العشرين وذلك نظراً لموقعها الاستراتيجي والذي يعد مفصلاً جغرافياً بين الشرق والغرب متمثلا بالجانب البري والبحري وكذلك من خلال موقعها الجغرافي وكذلك محيطها الاقليمي، فضلا عن امتلاكها مصادر الطاقة الاساسية متمثلة بـ (النفط والغاز)، ومكانتها في الجغرافية الاقتصادية، لذلك تعد منطقة الخليج العربي مجالا حيويا بالغ الاهمية لجميع القوى الاقليمية والدولية، ولهذا فلم يكن غريبا ان تنشط الدبلوماسية الاسرائيلية لاختراق دول مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الامارات العربية المتحدة بهدف اقامة علاقات وتطبيع من اجل الاستفادة منها اقتصاديا كون منطقة الخليج تمتلك ثروة نفطية هائلة وكذلك تمتلك اسواقا متسعة وواعدة لتصريف منتجاتها وتأتي الدراسة لتفسير موقع منطقة الخليج العربي كمجال حيوي اسرائيلي .

مشكلة البحث:

ان تحديد مشكلة البحث هي اولى الخطوات الاساسية في الدراسات الجغرافية، كونها تساعد الباحث في الوصول الى نتائج تتعلق بالمشكلة وتتمثل مشكلة البحث بالأسئلة الاتية :

1. **ما اهمية المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بالنسبة لدولة اسرائيل .**
2. **ماهي متطلبات تحقيق المجال الحيوي .**
3. **ماهي الاهداف التي تطمح دولة اسرائيل الى تحقيقها من خلال استثمار المجال الحيوي .**

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث بالنقاط الآتية:

1- **اهمية المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي تكمن في استراتيجية هذا المجال وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.**
2- **امتلاك مقومات جيو ستراتيجية كبيرة متمثلة بالموقع الجغرافي والعامل الاقتصادي والموقع البحري .**
3- **هناك العديد من الاهداف والدوافع التي توجه السياسة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي سواء كانت تلك الدوافع السياسية او الاقتصادية او الامنية.**

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى توضيح اهمية منطقة الخليج العربي كمجال حيوي اسرائيلي، ومعرفة عناصر القوة الجغرافية الطبيعية وكذلك بيان مقومات القوة الاقتصادية والبشرية وكذلك دراسة مستقبل الخليج العربي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، كون منطقة الخليج العربي تمثل منطقة استراتيجية في مجالها الحيوي وتعد مفصلا جغرافيا بين الشرق والغرب براً وبحراً فضلا عن مكانتها في الجغرافية الاقتصادية لامتلاكها مصادر الطاقة (والنفط والغاز) .

أولاً: المجال الحيوي ومتطلبات تحقيقه :

المجال الحيوي كما ورد في القاموس السياسي: هو نظرية سياسية يعزى ابتداعها الى الفقهاء الالمان، ولهذا كثيرا ما يرد هذا التعبير في المراجع الاجنبية بلفظها الالماني (Lehensraum) ويقصد بها المجال الاقليمي الذي يعد ضرورة لبقاء دولة كثيفة السكان وذات نشاط اقتصادي واجتماعي كبير في حين تضيق حدودها السياسية المقيدة باتفاقيات دولية عن ممارسة هذا النشاط الضروري لبقائها، بمعنى ان مثل هذه الدولة الكبيرة ترى: انها في حل من مخالفة مبادئ القانون الدولي اذا ما توسعت اقليميا على حساب جاراتها من الدول الصغيرة ، باعتبار

ان هذه الدولة التي تمتلك مواد معطلة من الثروات الطبيعية تقيم حصارا حول الدولة الكبيرة يحرمها من ضروريات البقاء[1].

تكاد تتفق رؤية الباحثين على ان المجال الحيوي : هو برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي. او انه الخطة او مجموعة الخطط للسياسة الخارجية او الغايات التي ترنو الدولة الى انجازها والاساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، وفي كل ذلك تكون الجغرافيا هي الحاضر الدائم لكل هذه الاستراتيجيات [2].

ولنظرية المجال الحيوي بعدين اساسيين هما داخلي وخارجي، والبعد الداخلي يتضمن بيان لكل المؤشرات والامكانيات التي يحتويها البلد جغرافياً واقتصادياً وله جانبان هما :

1 – الجانب الجغرافي:

ويتعلق بالحيز المكاني والتضاريسي والمناخي والذي بدوره يتسع لسكان الدولة ويدرس ويبحث في مجال الشكل الجغرافي للدولة ومناخ الدولة وتأثير هذه العوامل على السياسة الخارجية فضلا عن عامل التضاريس وتأثيره على التوزيع السكاني ومدى قوة هذه العوامل وتأثيرها في دعم قوة الدولة حيث انها تشكل مصدات ومعوقات طبيعية تبعد المخاطر التي تحيط بالدولة وتهدد امنها الوطني وسيادتها على المستوى القاري .

اذ ينبع دور العامل الجغرافي في المجال الحيوي لأي دولة من مجمل خصائصها الجغرافية . ولعل الموقع والمساحة يعدان اهم تلك الخصائص . ولتنوعها وتباين درجة تأثيرها، سيتم في ادناه التركيز على كل من الموقع والمساحة :

أ– الموقع: كما هو معروف اكدت العديد من النظريات الجيوبولتيكية على ان للموقع الجغرافي تأثيراً حتمياً في حركة الدول نحو مجالها الحيوي، منها رؤية راتزل ان من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية ان رؤية راتزل هذه التي ابداها في نهاية القرن التاسع عشر، لاتزال تحتفظ بكثير من حجيتها، فقد ثبت ان الدول التي تسعى للتوسع والنمو تبدأ باحتلال المناطق ذات الموقع الاستراتيجي، والتي تضيف مميزات الى قوتها . وهذا ما يؤكده التاريخ. فالدول المستعمرة بدأت بفرض سيطرتها على سواحل البحار في المناطق ذات البعد الاستراتيجي المؤدي الى سهولة فرض السيطرة والهيمنة على كافة الاقليم او يمتد النفوذ الى مناطق السهول الخصبة او مناطق الانتاج المعدني لا سيما اذا ما كانت قريبة من الحدود او من خط الساحل. اما الاشكال السياسية، التي لا ترغب في التوسع فقد بقيت في الصحاري والمستنقعات والجبال. اي في المناطق الداخلية غير المرغوبة والاقل انفتاحاً [3].

ب– المساحة: تعد سعة المجال الحيوي احدى عناصر القوة المكانية للدولة. ومن الناحية العسكرية فأن سعة المجال الحيوي تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية، لاسيما الصناعية على امتداد اقليمها، وما يترتب عليه من نشر مراكزها السكانية والمناطق الحيوية الاخرى الامر الذي يساعد على تحقيق اهداف استراتيجية ايجابية لصالح الدولة ويتيح سعة المجال الحيوي فرص الدفاع بالعمق ويلعب دورا بارزا في احراز النصر النهائي ،اذ يمكن ان تتبع الدولة ذات المساحة الكبيرة سياسة اخلاء الارض وتعمل على تطبيق المبدأ المعروف (ببيع الارض وشراء الزمن). وهو ذات المبدأ الذي اعتمدته روسيا في حربها مع فرنسا في زمن نابليون 1810 – 1812 وكذلك مع المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية وتمكنت من الصمود وان تعمل على طرد الغزاة والحاق الهزيمة بهم وفي ذلك اشار هوسهوفر: ان البلاد ذات الرقعة الكبيرة تساعد في الدفاع، اما الدول ذات المساحة الصغيرة فأنها لا تلبث ان تنهار بسرعة فائقة امام جارة

قوية لها. فقد اضطر الجيش الهولندي في الحرب العالمية الثانية الى الاستسلام بعد اربعة ايام من القتال فقط . وفق هذا المعنى اشار راتزل ان المجال الكبير يحفظ الحياة وعليه فان الدوافع الجغرافية – الاستراتيجية تأخذ ابعادا توسعية لأسباب تتعلق بتعديل الحدود السياسية والتوسع فيما وراءها لاعتبارات استراتيجية – عسكرية اضافة الى اعتبارات اخرى لا تقل عنها اهمية ، وهكذا نلاحظ ان فكرة المجال الحيوي ، جغرافية المظهر ، ذات طابع سياسي – عسكري ، تقدم دعامة علمية للرغبة في الغزو هذه الرغبة المتأصلة في كثير من الحكومات [4].

2 – الجانب الاقتصادي:

وهذا الجانب (يتعلق بالموارد البشرية والطبيعية الحيوية بغض النظر عن الحدود السياسية للدولة).. والتي يبحث فيها مدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية ومدى تأثير هذه الموارد وندرتها في التعاملات والنشاطات الاقتصادية ومدى الاستفادة منها واشراكها في التنمية الاقتصادية للدولة ومحاولة رفع مستوى التطور التكنولوجي .

وكما يبدو فأن البعد الداخلي للمجال الحيوي يعبر عن كيفية التعامل به في ظل هذه المعطيات المادية والبشرية التي تستوعبها الرقعة الجغرافية للدولة .

واما البعد الخارجي للمجال الحيوي فهو تبيان وتوضيح للجوانب السياسية والاقتصادية للدولة مع دول الجوار في الدرجة الاولى وبلدان العالم المختلفة في الدرجة الثانية من خلال. التجارة الخارجية تصديراً واستيرادا وحركة رأس المال ومصادر الخبرات والاسواق والسلع والخدمات وجهات الاقتراض للأموال اللازمة لسد تكاليف المشاريع المراد تنفيذها والمشاركة في المشاريع الوطنية والدولية وحماية وتأمين استخدام المنافذ البحرية للأغراض التجارية وضمان حماية المواطنين العاملين في الخارج، وكل ما له صلة وطيدة بالجوانب الاقتصادية للدولة، وضمان عدم تهديد امنها الوطني وما ينعكس عليها من اثار ايجابية او سلبية لأن هذه الظروف والعوامل تؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الوطني ومن ثم فأن المجال الحيوي للدولة في البعدين الداخلي والخارجي ما هو الا حماية للدولة من كل المخاطر التي تحيط بها ان كانت داخلية او خارجية وبذلك يتفادى المسؤولون عن الدولة كل انواع الضغوط السياسية والاقتصادية والامنية والعسكرية ويستخدمون الموارد الطبيعية بصورة مثلى للنهوض بالواقع التنموي والتكنلوجي ويرفعون من قيمة المدخولات القومية ويدعمون ايجابية الميزان التجاري ويحسنون قيمة صرف العملة ويدرؤون كل الانتكاسات التي قد تحدث لسبب او لآخر وتؤدي للأضرار بالبنية التحتية والاقتصاد الوطني [5].

ووفقاً لما تقدم في تعريف هذه النظرية والتي تعطي انطباعا عسكريا وحربيا الا ان العالم والمفكر الالماني (كارل هاوسهوفر) نحى بها الى انها (نظرية سياسية ماكرة .. بحيث انه لا يحتاج الى قيام حرب ضد اي دولة ودعا الى التركيز على المبدأ الذي اسماه (الغزو عن طريق تدبير انقلاب) واعتبر هذه الخطوة بأنها التمهيد لتطبيق وتنفيذ هذه النظرية، وهو ايجاد التحالف مع الدول القوية لغرض تدعيم بعض الجوانب القوة السياسية والعسكرية [6] .

بيد ان تطبيق وتنفيذ هذه الفكرة او النظرية برأي الدراسة تحتاج الى ثلاثة امور هما:

– **الأول: استخدام القوة:** تعددت مفاهيم القوة في الجيوبولتيك والعلاقات الدولية من حيث الشكل والقدرة والتأثير وكيفية الاستعمال والممارسة لان اساس كل صراع هو القوة الذي يتمثل في محاولة الانسان امكانية اخضاع الطبيعة من حوله عن طريق استخدام القوة [7].

وفي علم السياسة ظهر ثلاثة اتجاهات لمفهوم القوة وتفسيرها ركزت على مفاهيم اخرى للقوة يمكن توضيحها كما يأتي :

- **الاتجاه الاول**: يعرف القوة على انها القدرة في التأثير على الغير اي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح صاحب القوة.
- **الاتجاه الثاني**: يعرف القوة على انها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع .
- **الاتجاه الثالث**: يعرف القوة على انها المحاولة للجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة او غير المباشرة لشخص معين او جماعة معينة على القضايا السياسية، او عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير والتأثير في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة .

لذا فأن هذا اتفاقا تاما في كونها تعد الآلية والعنصر الاساسي في ممارسة التسييس أو الهدف الاساسي من ممارسته، فهي تعني امكانية التأثير بنجاح على الاخرين، وهي القدرة التي يمتلكها الفرد ويتمكن بواسطتها من تغيير سلوك او اتجاهات الاخرين الوجهة التي يرتضيها، وبالمقارنة بالتأثير الاجتماعي فان القوة تعني القدرة على احداث التأثير المرغوب فيه على الاخرين ، وهي من هذا المنطلق تمثل احد ادوات استعمال السلطة ومن جانب اخر تمثل النقطة الارتكازية في ممارسة السلطة من طرف القائد الاداري كما تعد القوة التنظيمية عاملاً اساسياً في تفسير كيفية اداء المنظمات لأعمالها، وهي ضرورية لعمل القيادة والادارة ، فالقوة هي تحديد نمط القرارات وآلياتها في المنظمة ان الارتباط بين بين مفهومي السلطة والقوة هو ارتباط وظيفي وعضوي بين آليتين اساسيتين في ممارسة القيادة ضمن الوظائف الرسمية التي تفترض الرشادة والعقلانية في السلوك الانساني التنظيمي من جهة وهي كذلك بالنسبة للممارسة التسييسية من طرف الفاعلين الاجتماعيين بمختلف مستوياتهم الوظيفية والتنظيمية واثناء ادائهم لمهامهم الطبيعية، مما يجعل هذين المفهومين ذو ابعاد مختلفة في الممارسة الوظيفية وأداء الاعمال يعد تنظيمي عقلاني ويعد تسييسي لا عقلاني [8].

وتتفق جميع الدراسات الى ان هناك ثلاثة انواع للقوة هي :

القوة العسكرية: تعد القوة العسكرية المقياس الحقيقي لقدرة الدولة، وهي المؤشر المعتمد لدى الكثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة ، لذلك اتفق كثير من الباحثين على ان القوة الشاملة والتوازنات الاستراتيجية، يمكن معرفتها من خلال التوازن العسكري منفردا او في اطار التوازن الاستراتيجي للقوة الشاملة ، ومن اهم الاساليب التي تستخدم لقياس حجم القدرات العسكرية ما يأتي :

* قياس حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة سواء العاملة ام بعد تعبئة الاحتياط .
* قياس التوازن اعتمادا على مقارنة اعداد اسلحة ومعدات القتال الرئيسية سواء في البر (الدبابات، العربات، المدرعة ، المدفعية) او في البحر (سفن قتال السطح، الغواصات)، او في الجو (طائرات القتال والمروحيات الهجومية المسلحة) .
* قياس التوازن بمقارنة الانفاق العسكري ، الذي تنفقه الدولة من دخلها القومي .
* حجم المعونات العسكرية الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم الأنفاق العسكري [9] .

القوة الناعمة: عرف ناي القوة الناعمة بأنها قدرة الدولة على الحصول على ما تريده بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الاكراه فالدولة تستطيع تحقيق الاهداف عن طريق الترغيب وليس الترهيب، عن طريق نموذج الاقتداء المتمثل في المصادر المعنوية او الغير مادية كالقوة

والثقافة والايدلوجية .

كما تعني القوة الناعمة (co-optiv power) قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الاخرى ان تحدد تفضيلاتها ومصالحها وفقا للدولة مالكة القوة الناعمة، بمعنى آخر هو وضع اولويات الاجندة الداخلية لغيرها من الدول. تعتمد القوة الناعمة على عنصريين اساسيين هما المصداقية والشرعية كقاعدة لها .

وقد حدد ناي ثلاث مصادر للقوة الناعمة لدى الدول هي :

* **الثقافة : والتي تكمن في جاذبيتها للأخرين .**
* **القيم السياسية: والتي تترسخ في النخبة الحاكمة والمحكومة .**
* **السياسة الخارجية: والتي ينظر إليها من مختلف الفواعل الدولية على انها شرعية واخلاقية** [10] .

ويرى ناي ان الثقافة هي نسق من القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع ، فاذا تبنت الدولة سياسات وثقافات وقيما عالمية يشارك الآخرون فيها وليست قيما ضيقة تعبر عن ثقافة خاصة، ومن شأن ذلك حصول هذه الدولة على النتائج التي ترجوها. كما ان القيم التي تعتقد فيها الدولة كالديمقراطية وحقوق الانسان تضفي مزيدا من الشرعية على اهداف الدولة بما يساعد على تحقيقها .

ولكن هذا لا يعني- برأي ناي -اغفال دور القوة الصلبة، فكلتاهما وجهان لعملة واحدة، ان القوة الناعمة بنفس مستوى اهمية القوة الصلبة، فكلا منهما يدعم الاخر، فالقوة الصلبة تعد اساسا للقوة الناعمة حيث تزيد من جاذبية الدولة، والقوة الناعمة توفر للقوة الصلبة غطاء الشرعية في عيون الاخرين وبالتالي تحسن من صورة الدولة وسياستها [11] .

القوة الذكية: مفهوم القوة الذكية ليس مفهوما جديداً أو مبتكراً وانما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معا ولكن وفقا لاستراتيجية محددة تجمع بينهم، ويعرف (ارنست ويلسون) القوة الذكية على انها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق اهداف الفاعل الدولي بكفاءة وفعالية ، ويحدد هذا التعريف مجموعة من (الشروط الاضافية) التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية :

* الهدف من ممارسة القوة فالقوة لا يمكن ان تكون ذكية دون ان يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة .
* الادراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والامكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية ان تعتمد على الاهداف دون تحديد عنصري الارادة والقدرة على تحقيقها .
* السياق الاقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الاهداف .
* الادوات التي سيتم استخدامها بالإضافة الى وقت وكيفية توظيفها منفصلة او مع غيرها .

فالفاعل بحاجة الى ادراك مخزون الدولة من الادوات والامكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف والقيود على مقدرات القوة، فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج، فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعني التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على اساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما، فليس هناك وصفة سحرية لتطبيق القوة الذكية ولم يحدد ناي استراتيجية محددة لخلق القوة الذكية وانما وفقا للشروط السابقة يستطيع كل فاعل ان يحدد

استراتيجية ويرسم خطوطها الاساسية طبقا لثلاثية الاهداف والوسائل والسياق التي تحدد ما اسماه ناي (Grand strategy) او استراتيجية كبرى تجمع بين ادوات القوة الناعمة والصلبة وتمثل القيادة السياسية والموقف الشعبي.[12]

– **الثاني** : وجود صناع قرار سياسي اذكياء: اثبتت تجارب التاريخ الحديث ان المجالات الحيوية في العالم كانت دوما بؤرا للصراعات والمشكلات والازمات الداخلية والخارجية. وانها بحاجة الى رجالات اذكياء وساسة عقلانيين في قيادة دفة بلادهم الواقعة ضمن حزام المجالات الحيوية، والحفاظ عليها بكل مجاميعها ومواريثها ومواردها واقتصاداتها.. وعلى تمتين العلاقات المركزية للمجال الحيوي بالدوائر الاقليمية المحيطة به[13].

نعني بصانع القرار : الشخص او الجهة المسؤولة عن تحديد المشكلة وجمع المعلومات ورصدها وتحليلها وتفسيرها ووضع البدائل المتوفرة بشأنها .

وينبغي ان تتوفر في صانع القرار – فرداً أو مؤسسة – القدرة على الحصول على المعلومات من مصادرها الاصلية ، وتقييمها، كما لابد له من توافر قدرات تحليلية واستشرافية عالية تمكن من الاحاطة بالموضوع من كل جوانبه بما يمكن من اكتشاف البدائل المتاحة، وتحديد جوانب قوتها وجوانب ضعفها واقتراح المعالجات اللازمة لأثارها السالبة.[14]

ان خصوصية ودور صناع القرار تشكل عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية. ومما لا شك فيه فأن رجال الدولة هم قبل كل شيء مقررون ، وبالنتيجة لاعبون في المسرح الدولي، لكنهم يعملون بأسم ولمصلحة الدولة. وحينما تشير الدراسة الى سلوك الدولة في العلاقات الدولية، فأنها تقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها. فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي وحينما نتحدث عن سلوك الدولة في العلاقات الدولية، فأننا نقصد سلوك ومواقف صناع قراراتها. فالدول حينما تتفاعل مع غيرها في المسرح الدولي فأنها تعمل بوحي من صناع قراراتها ومن هنا لا يمكن ان نهمل العامل الانساني اذا ما اردنا فهم عمل ووظيفة المجتمع الدولي المعاصر[15]. ويبين لنا التاريخ وجود تنوعات غير محدودة في سلوك الحكومات، وان كل مسؤول سياسي او قائد يشكل خصوصية بحد ذاته، وان اتخاذ القرارات يعكس جزئيا شخصيات الرجال في السلطة، فليس من الممكن مقارنة دبلوماسية الرايخ الثالث في المانيا او دبلوماسية ايطاليا بين الحربين العالميتين بدون معرفة الخصائص النفسية لهتلر او موسو ليني. كما ان ازمة كوبا لعام 1962 ربما لم تكن قد حدثت لو لم يكن خروشوف وكندي على رأس السلطة في الكرملين والبيت الابيض. ان السياسية الخارجية للرئيس الامريكي الاسبق ترومان بين عام 1945 – 1953 تفسر بتشدده الحاد تجاه الاتحاد السوفيتي الستاليني مما دفعه الى تبني سياسات مثل (استراتيجية الاحتواء*، مشروع مارشال **، اقامة جسر جوي بتشديد الحصار على برلين وتقديم المساعدة لتركيا واليونان والتشدد تجاه الصين الشعبية

* استراتيجية الاحتواء: (تعرف بأنها سياسة الحرب الباردة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في التعامل مع خصومها، وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي(سابقا)، وهي سياسة صاغها (جورج كينان) السفير الامريكي في موسكو (سنة 1947) وطبقها الرئيس الامريكي (هاري تومان) في الحرب الباردة مع السوفييت، وسياسة الاحتواء ليست مختصة بجانب دون سواه فهي ترتكز على جوانب سياسية واقتصادية واحيانا عسكرية)... ينظر: حسين حافظ وهيب، الولايات المتحدة وسياسة احتواء العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ع 52، 2016،ص2 .

** مشروع مارشال: (يعد مشروع مارشال نواة للوحدة الاوروبية، وقد بدأ المشروع كفكرة طرحت من قبل وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال، ثم تبلورت في شكل قانون عرف بقانون الانعاش الاوربي لمساعدات

في عهد ما وتسي تونغ وتدخل الولايات المتحدة عسكريا في الحرب الكورية ورفض اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية)، كما ان الرؤساء في فرنسا الذين خلفوا الجنرال ديغول اثاروا عند العامة تساؤلات حول مدى الاستمرار او التخلي عن ثوابت سياسته الخارجية. ومن هذه السلوكيات المختلفة لصناع القرار يمكن ان نلاحظ بأنه على العكس مما يرى في العلوم الصرفة القائمة على الحقائق العلمية الثابتة، فأن سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية لا يخضع لهذه القاعدة، وانما يخضع لخصوصياتهم الفردية وشخصياتهم.[16]

تتبوأ عملية صنع القرار السياسي مكانة بارزة في التحليل الجيوبولتيكي المعاصر، نظراً لأنها تتعلق دائما بتصميم الاهداف وتشكيلها، والاختيار على صعيد الاغراض والوسائل بقصد تكريس بعض النتائج لدعم هذه الاهداف وتوطيدها. كما ان القرار السياسي يؤدي دوراً رئيساً في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية والتحديث السياسي، وفي عمليات التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، لأن المجتمعات تواجه في مراحل مختلفة من تاريخها منعطفات واحتمالات متعددة للمستقبل، يتم رسم معالمها الاساسية من خلال قرارات سياسية تمس الحاضر وتغير الواقع وتمتد بأثارها الى المستقبل وعملية صنع القرار السياسي هي احدى ابرز وظائف النظام السياسي، اي الوظيفة الاستجوابية والتحويلية، التي تكمن في العلاقة بين النظام السياسي ومحيطه، ومدى استجابة هذا النظام للمطالب الموجهة اليه، والتي تعتمد على عوامل بنيوية وثقافية وهكذا فأن طبيعة النظام السياسي تتحدد بالدرجة الاولى، من خلال استراتيجية صنع القرار السياسي ودرجة الرشد والعقلانية فيها، اي ان الآلية المتبعة في صنع القرار السياسي هي معيار اساسي للتمييز بين الانظمة السياسية، من منطلق ان (النظام السياسي هو مجموع اليات اتخاذ القرارات المتعلقة بكلية المجتمع الشامل)، اي مجموعة الانماط المتداخلة من التفاعلات المؤسسية والسلوكية المتعلقة بعملية صنع القرار .

الجدير بالذكر، وعلى الرغم من اهمية دور العامل القيادي في عملية اتخاذ القرار السياسي فأن ثمة واقعا موضوعيا يتجاوز الارادة الشخصية لمركز القرار، لأن القرار السياسي ليس منفصلاً عن وعائه الاجتماعي، اي عن السياق الذي يجري فيه، والظروف التي تكتنفه وتحيط به. فلا معنى للقرار بذاته، ولا بترابطه الداخلي، وانما يكتسب اهميته ومعناه الحقيقي من خلال الاطار السياسي والاجتماعي الاوسع، الذي يشكل احد متغيراته وجزءاً أساسياً من تفاعلاته وسيرورته. كما ان القائد السياسي هو بشكل او بأخر، ممثل لطبقة او فئة او نخبة سياسية معينة، ويجسد ارادتها ومصالحها اضافة الى ان القرار السياسي يصنع داخل هيكلية مؤسسية تحد نسبيا من دور العامل الشخصي في صنع هذا القرار[17]. ومما ينبغي الاشارة اليه ضمن هذا السياق: ان على صانع القرار السياسي فردا او مؤسسة ان يأخذ بنظر الاعتبار الاتي

أ- تحديد الرؤية المستقبلية للدولة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

نعني بـ (القرارات الاستراتيجية): هي تلك القرارات التي تؤثر بعمق في واقع ومستقبل الواقع السياسي برمته، وتصنع في اعلى مستويات السلطة لخطورتها وأهميتها وتغطي مدى زمنيا طويلاً، وتقود كل القرارات التي تتخذ لاحقاً، وبالتالي فأنها قرارات رئيسية وتشمل غالباً

دول اوروبا الغربية لانعاش اقتصادها في اعقاب الحرب العالمية الثانية .) ... ينظر: مرفت صبحي، مشروع مارشال والوحدة الاوروبية، مجلة المؤرخ المصري، القاهرة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ع48، 2016، ص1 .

كل اوجه الحياة. وتأتي اهمية القرارات الاستراتيجية من انها تحدد الرؤية المستقبلية للمؤسسة السياسية وقيادتها .

وبالتالي، فان القرارات الاستراتيجية هي قرارات غير تقليدية، تتصل بمشكلات جدية وذات ابعاد متعددة ، وعلى جانب كبير من العمق والتعقيد ،لذلك تتطلب هذه القرارات نوعا من البحث المتعمق والدراسة المتأنية والمستفيضة والمتخصصة التي تتناول جميع الفرضيات والاحتمالات وتناقشها .

وتتميز القرارات الاستراتيجية بالاهتمام بالتغييرات البيئية، والتأثير طويل الاجل، والتحول الجذري في ممارسات المؤسسة، بالإضافة الى المرونة والابتكار والتجديد [18] .

– **الثالث:** التوظيف الاستراتيجي لإمكانات الدولة: اصبح التوظيف الاستراتيجي حاضراً في مختلف المجالات التي من شأنها ان تحدد مكانة الدولة وقوتها، لتحقيق الاهداف المطلوبة وتوفقها على غيرها من الدول ، وعلى ذلك فالتوظيف الاستراتيجي يعني الاستغلال الشامل لكل الموارد المتاحة واستثمارها وبمختلف القطاعات داخل الدولة وخارجها فهذا الاستغلال والاستثمار الشامل لمقدرات الدولة بعد توظيفا استراتيجيا من شأنه ان يطور ويحسن اداء الدولة الاستراتيجي، ولهذا فالتوظيف الاستراتيجي ينطوي على القيام بالأنواع الثلاثة من الخيارات على الاقل لتحقيق الاهداف وهي [19] :

1– **الاختيار بين الاهداف** : فهي تسبق من الناحية المنطقية اتخاذ اي قرار اخر، وهي تتعلق بتحديد الامة لأهدافها العامة في شؤون السياسة الدولية وتحديد اهدافها الخاصة في بعض المواقف والاوضاع الخاصة، فهي تنطوي على المقارنة بين الاهداف، لتحقيق اهداف اكثر قيمة .

2– **اختيار الوسائل** : اي اختيار الوسائل الاكثر صلاحية وفاعلية من غيرها في تحقيق الاهداف التي اختارتها ، مثل : الدبلوماسية ، او الحرب، او المساعدات او غيرها .

3– **تقدير الامكانات:** فالنوعان السابقان من الاختيارات يتأثران بلا شك بما يعتقد واضع السياسة ان في مقدورهم القيام به بالنسبة الى امكانات الدول الاخرى التي يعنيها الامر بدرجة مباشرة، فالدول لا تستطيع ان تحقق من الاهداف، او ان تستخدم من الوسائل عدا تلك التي تدخل في نطاق قدراتها وامكاناتها، (اي فهم معادلة، او فرضية ادراك الذات بالنسبة لأي دولة).

وعليه، فأن التوظيف الاستراتيجي يتطلب التمييز وبوضوح بين الهدف الثانوي، والهدف المرحلي والهدف النهائي، ولذلك يغدو من الواضح انه مهما كان الهدف الاساس والبعيد فأن السير باتجاهه يتطلب تطوير مناورة تتخللها اهداف وسيطة، ويتضمن وضع هذه المناورة كما في كل استراتيجية، وبعد ذلك تحديد الطريق المؤدي لذلك الهدف، ولإنجاح التوظيف الاستراتيجي ، ينبغي توافر العنصر الحيوي فيه الا وهو التخطيط الاستراتيجي الذي يعد احد اعمدة التوظيف الاستراتيجي، اذ يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه : ذلك السبيل لتغيير واقع الاوضاع الحالية ، بما يعود نحو تحديد الاهداف المطلوبة، او المراد تحقيقها في المستقبل، ويشمل تحديد الوسائل والسياسات والاساليب اللازمة لتحقيق الاهداف والتكلفة المطلوبة، وكذلك الاطار الزمني لإنجاز تلك الاهداف .

وتظهر اهمية التخطيط الاستراتيجي في اطار التوظيف الاستراتيجي عن طريق تركيز التخطيط الاستراتيجي على واقع ومستقبل المتغيرات المتفاعلة في الساحة الدولية ، وبما لها من اثر في رسم هيكلية وصورة

اكثر وضوحاً لتحديد معالم التوظيف الاستراتيجي وتوجهاته ، وقد يدخل التخطيط الاستراتيجي عنصراً محركا وديناميكيا في التوظيف الاستراتيجي بإمكانية استخدام وتسيير المتغيرات التي تحيط بصنع القرار [20] .

ثانياً : المجال الحيوي في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي

كي نحدد مضمون فكرة او نظرية المجال الحيوي في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي ، يتطلب :

أ –تحديد مفهوم الاستراتيجية .

ب –محاور الاستراتيجية الاسرائيلية .

أ– مفهوم الاستراتيجية :

تعرف الاستراتيجية بأنها : التوظيف الامثل لقدرات وقابليات الدولة في وقت السلم والحرب معا لتحقيق الاهداف والمصالح الحيوية العليا لها [21]. وبنفس المنطق والاتجاه عرفت الموسوعة البريطانية مصطلح الاستراتيجية العامة الشاملة بأنها فن استخدام كل وسائل الامم لتحقيق اهداف الحرب والسلام .

في حين جاء في قاموس العلوم السياسية بأن الاستراتيجية هي خطة عمل لدحر عدو او لتحقيق هدف ما . وتشير الاستراتيجية الى خطة شاملة او للأمد الطويل تتألف من سلسلة من الحركات من اجل هدف عام [22] .

ويمكن فهم الاستراتيجية بطريقة افضل على انها فن وعلم تطوير واستخدام القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية–السيكولوجية والعسكرية للدولة بصورة منسجمة مع توجيهات السياسة المعتمدة لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الاخرى[23]. ويميل الاستاذ الدكتور كاظم هاشم النعمة الى ان الكلمة ذات معنى سياسة او خطة او عام او مستقبل فضلا عن معناها الدقيق . ان المرونة في استخدام كلمة استراتيجية جعلها اكثر غموضا في حين انها في واقع الامر يراد منها ان تكون ذات دلالة على الهدف الذي ينشده الفعل [24] .

ب– محاور الاستراتيجية الاسرائيلية: تضمنت الاستراتيجية الاسرائيلية محاور جغرافية – سياسية وجيوبولتيكية متعددة . وهي :

1– ايجاد مرتكز جغرافي – سياسي كنواة لتأسيس الدولة اليهودية : تجسد هذا المحور (الهدف) بجوهر الفكرة الصهيونية التي سعت لحل بما يسمى بـ (حل الدولة اليهودية في فلسطين). وهي محاولة تقوم على وهم خالص هو ازلية ثم ابدية العداء لليهود ، بوصفه سمة كامنة في طبيعة كل الشعوب ، وبالتالي فلا مكان لليهود في الدول غير اليهودية . بمعنى اخر، تحاول الصهيونية ان تجعل من ظاهرة تاريخية عابرة هي اضطهاد اليهود ظاهرة ازلية ابدية، تستوجب قيام دولة يهودية ابدية هي اسرائيل التي لا بد ان تقوم بالضرورة على انقاض المجتمع العربي في فلسطين. فلسطين بالذات، ارض الميعاد التي وعد الله بها شعبه المختار. ومن ثم تكتسب الصهيونية بالضرورة طابعاً عنصرياً، عندما تؤكد حق اليهود في فلسطين، ليس فقط على اساس اسطورة التاريخ السحيق، وانما على اساس النقاء العرقي والتميز الالهي .

هنا نتبين الحركة الصهيونية على حقيقتها، لا كمحاولة تاريخية لتحقيق وطن قومي لقومية يهودية كما يقال، وانما كمحاولة استعمارية ذات شقين. شق (اول) هو عزل اليهود في العالم عن حركات شعوبهم ومجتمعاتهم، الامر الذي يقدم وقودا دائما لنيران العداوة لليهود، بينما يلقى رضا الطبقات الرأسمالية الحاكمة. وشق (ثان) هو توطين اليهود في ارض فلسطين في صراع الحياة والموت لا مع شعبها بل ومع الشعوب

العربية، الامر الذي يخلق مسألة يهودية جديدة تحت اسم اسرائيل، لكنه يلقى رضى الدوائر الرأسمالية العالمية ذات المصالح المتوطنة في المنطقة العربية[25]. يقول اسرائيل كوهين في كتابه: (مختصر تاريخ الصهيونية): ان غاية الفكرة الصهيونية هي اعادة اليهود كاملة الى فلسطين باعتبارها وطنهم القومي .

وفي القرن الثامن عشر لم تكن الصهيونية لتتجاوز تعلق اليهود الروحي بنصوص التوراة وطقوس الاعياد والاحتفالات الدينية، وكانت دوافع رغبة قسم من اليهود في العودة الى فلسطين دينية محضة. وفي عام (1897) عقد المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة (بال) بسويسرا، وبعد ايام من اختتام المؤتمر كتب هيرتزل في مذكراته: (لو اردت ان الخص اعمال مؤتمر (بال) في كلمة واحدة – وهذا ما لن اقدم على الجهر به – لقلت: في مدينة (بال) اوجدت الدولة اليهودية ولو جهرت بذلك اليوم، لقابلني العالم بسخرية .. وفي غضون خمس سنوات، ربما وفي غضون خمسين عاما ، بالتأكيد سيراها الجميع . ان الدولة قد تجسدت في ارادة الشعب لأقامتها [26] والسؤال الذي تطرحه الدراسة :

ما الذي حدث في (بال)، وما هي المبادئ والقرارات التي خرج بها المؤتمر الصهيوني الاول ؟

لقد وحد المؤتمر الصهيوني الاول الافكار والحلول الصهيونية، ليجعل منها عقيدة صهيونية لها اهدافها الثابتة وخطوطها السوقية (الاستراتيجية) والتعبوية (التكتيكية) وارادتها ووسائل تحقيقها البشرية والمادية، فكان نص هدف الصهيونية – كما جاء في مقررات مؤتمر (بال): ان غاية الصهيونية، هي خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين يضمنه القانون العام. وحدد المؤتمر الوسائل الاتية لتحقيق هذه الغاية الجيوبولتيكية :

الاولى: العمل على استعمار فلسطين بالعمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق اسس مناسبة .

الثانية: تنظيم الصهيونية العالمية وربطها بمنظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد .

الثالثة: تقوية الشعور والوعي القومي اليهودي وتغذيته .

الرابعة: اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية .

وبذلك اعلن هذا المؤتمر، ان اليهود يشكلون وحدة دينية – عنصرية، وانهم (شعب) بكل ما في الكلمة من معنى، وان لهم الحق في الحياة امة على رقعة من الارض خاصة بهم ، وان هذه الارض هي ارض الميعاد والاجداد : فلسطين . [27]

2 – **المحافظة على وجود الدولة** (النواة) واكتساب الشرعية القانونية: وهو يرتبط بالهدف الاول. وقد تحقق حين تقرر قبول (اسرائيل) عضوا في الامم المتحدة، اذ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار، في جلستها العامة، رقم 207 ب 37 صوت مقابل 12 وامتناع 9 *. وقد حمل القرار الرقم 273 (الدورة

* الدول التي صوتت مع القرار : الارجنتين، استراليا، بوليفيا، بيلاروسيا، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية الدومينيكان، أكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، هندوراس، ايسلندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، اوكرانيا، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الامريكية .

اما الدول التي كانت ضد القرار هي : أورغواي ، فنزويلا، يوغسلافيا ، افغانستان، بورما، مصر، الحبشة، الهند، ايران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سورية، اليمن .

فيما الدول التي امتنعت عن التصويت الدول الاتية : بلجيكيا، البرازيل ، الدانمارك ، السلفادور ، اليونان ، تايلاند ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة ...ينظر: سامي مسلم، قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين 1947– 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1973، ص17 – 18.

3) بتاريخ 11 ايار (مايو) 1949 .

3- تحقيق الامن القومي : وهو مرتبط بالمحورين (الهدفين) الاول والثاني وذو بعد مستقبلي يتعلق بـ (اهدافها المستقبلية). اذ تسعى «اسرائيل» الى تلبية متطلبات امنها القومي من خلال بناء قوة عسكرية (تقليدية وغير تقليدية) للدفاع والهجوم، والمحافظة على نسيجها الاجتماعي (الهش) وبناء اقتصاد متين الا ان ما يهم الدولة الاسرائيلية وقبل كل شيء هو بناء قوة عسكرية رادعة، لأنها ظلت تعيش بصورة مستمرة من الاحساس بالشعور بأنها مطوقة جيوبولتيكيا بالأعداء علاوة على انها تعاني من فقدان ما يطلق عليه في ادبيات الجغرافيا السياسية بـ (العمق الجغرافي او العمق الاستراتيجي)، وبالتالي فأن امنها القومي عرضة للخطر ، وقد اولى صناع القرار السياسي منذ قيام الدولة عام 1948 وحتى الان للمؤسسة العسكرية .

اذان اسرائيل تنفق على المجهود الحربي اعلى نسبة من دخلها القومي بين جميع دول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي السابق وقد بلغت ميزانية اسرائيل العسكرية في حرب حزيران (يونيو) 1967 اكثر من 30٪ من مجموع دخلها القومي الذي بلغ في ذلك العام اربعة بلايين دولارا . وقد ارتفعت ميزانيتها العسكرية بعد تلك الحرب ، حتى بلغت اعلى نسبة من دخلها القومي في العالم ، كما عرض ذلك بنك الاتحاد السويسري في تقريره الشهري عن شهر شباط (فبراير) سنة 1969 . كما ان ميزانية اسرائيل ارتفعت عام (1968) عما كانت (1967) . وارتفعت عام (1969) عما كانت عليه عام (1968) [28] .

ظلت ميزانية الانفاق العسكري الاسرائيلي عالية في الاعوام من 2017 وحتى 2020، كما في الجدول الآتي:

جدول (1) حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي من الناتج القومي الاجمالي لسنوات مختارة (٪)

السنة	الانفاق العسكري
2017	14.2
2018	13.5
2019	13.3
2020	12.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط : https\\www.data.albankaldawli.org

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول اعلاه ان حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي بلغ في عام (2017) ، (14,2%) اما في عام (2018) فقد بلغ، (13,5%) فيما انخفض حجم الانفاق في عام (2019) الى (13,3%) والى (12,1%) في عام (2020) ويعود سبب هذا الانخفاض الى حالة الاستقرار الداخلي في اسرائيل أولا وانشغال الدول العربية المحيطة بإسرائيل بمشاكلها الداخلية لا سيما سورية ولبنان ثانيا، علاوة على ذلك وجود ترسانة عسكرية ضخمة بشقيها التقليدي وغير التقليدي فإذا اضفنا المبالغ الضخمة التي تجنيها اسرائيل من الصهاينة في جميع انحاء العالم على ميزانيتها القومية، قدرنا ان المبالغ التي ترصدها اسرائيل للقضايا العسكرية جسيمة جداً، لا يمكن ان تنفق الا لأغراض توسعية عدوانية [29] .

4- التمسك بـ (استعادة ارض فلسطين التاريخية): في جميع مراحل العمل الصهيوني ، كان شعار الصهاينة غير المعلن ، يسير الى حد بعيد وفق الشعار التالي: (خذ ما تستطيع الحصول عليه دون ان تتخلى عن اي هدف من اهدافك، واعمل على اساس الاستفادة من كل ما تحصل عليه لتحقيق الاهداف القريبة والبعيدة على حد سواء). فالصهيونية كانت تتمسك، ولا تزال، بفلسطين التاريخية (من النيل الى الفرات) وبحقوق الشعب اليهودي في ارضه، حتى عندما كانت تقبل قبولا مرحليا ما تعتبره اقل من (حقوقها المشروعة كما تدعي)[30]. وقد جاء في خطاب ألقاه (مناحيم بيغن) بتاريخ 7 نيسان (ابريل) 1950 ما يلي: (لن يكون سلام لشعب اسرائيل، ولا لأرض اسرائيل، حتى ولا للعرب ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، حتى ولو وقعنا معاهدة الصلح .

وجاء في خطاب (ابا هلل سيلفر) زعيم صهيوني امريكي الجنسية في المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين المنعقد في 16 اب (اغسطس) 1951: (ان دولة اسرائيل ما تزال صغيرة وغير مستقرة ويترتب علينا حل المشكلات التي تجابهها).

وجاء في كلمة القاها (الحاخام يهودا ميمون) وزير الاديان بتاريخ 8 اب (اغسطس) 1951 في مؤتمر صهيوني نيابة عن حكومة اسرائيل (مازال امام مؤتمركم اعمال عظيمة ... ان دولة اسرائيل كلها امامكم، وان حدود تلك الدولة من الفرات الى النيل[31]. ينظر الخريطة (1) .

خريطة (1) الحدود الجغرافية السياسية لـ (اسرائيل الكبرى)

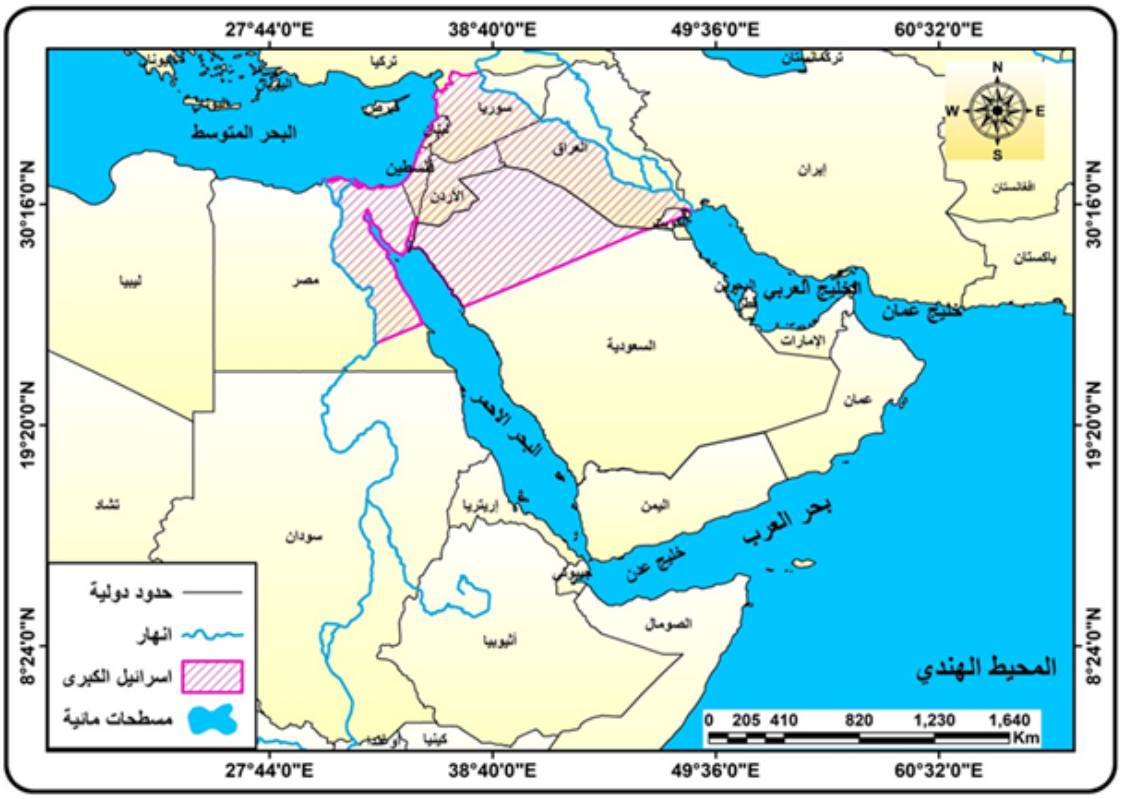

المصدر: عماد زيدان خلف، مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2020، ص188

ثالثاً: دوائر المجال الحيوي في الجيوبولتيك الاسرائيلي

الجيوبولتيكيا علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشبعة ويعمل على الافادة منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صانع القرار السياسي. ووفقا للجيوبولتيكية المعروفة، فأن الدولة او الكيان السياسي تسعى اثناء مراحل نموها الى ضم واستيعاب الاقاليم ذات القيمة الجيوستراتيجية .

بالنسبة لإسرائيل، فأن الفكر الجيوبولتيكي الاسرائيلي يتمحور حول حقيقتين يؤمن بها كافة صناع القرار السياسي فيها وهما :

الاولى : حقيقة جغرافية – سياسية: ان الصهيونية العالمية خلقت اسرائيل في فلسطين كجزيرة منعزلة داخل البحر العربي، كحلقة مطوقة جيوبولتيكيا من قبل جوارها الجغرافي العربي (مصر وسورية والاردن ولبنان) ينظر الخريطة (2) .

خريطة (2) الحلقات الجيوبولتيكية المحيطة بـ « إسرائيل »

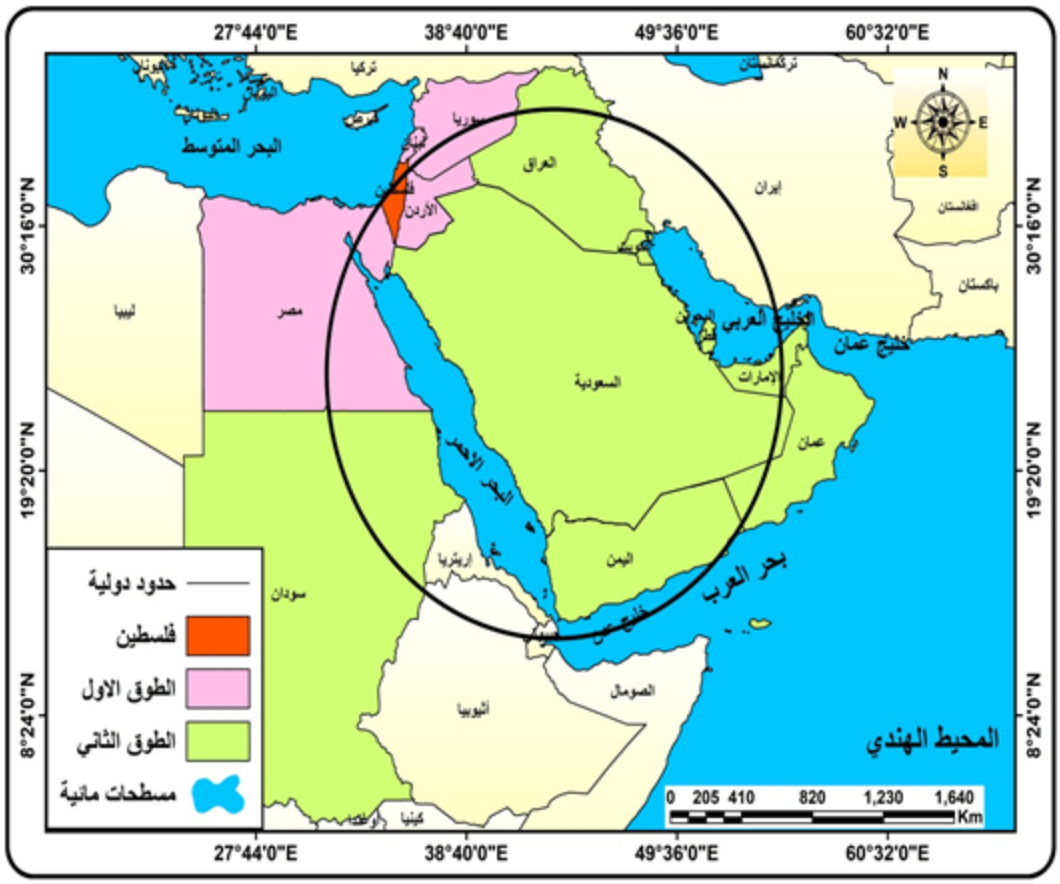

المصدر: بالاعتماد على: اطلس الوطن العربي والعالم، دار الشرق العربي، بيروت، بلا تاريخ، ص36 .

الثانية : حقيقة جغرافية – دينية (توراتيه) نعني بها استنادا على العقيدة الدينية اليهودية – مطلب الحركة الصهيونية التي لم تتخلى عنها في يوم من الايام وهي الحصول على ما يسمى بـ (ارض الميعاد)، او (ارض اسرائيل الكبرى) على اساس من (النيل الى الفرات) عليه فأن المجال الحيوي لإسرائيل يشتمل على دوائر او حلقات ثلاثة متشابهة ، تتشكل وفق الآتي :

1- **منطقة (الارتكاز او النواة)** : ونعني بها حدود ما يسمى بـ«دولة اسرائيل» التي تقع في (الطرف الشرقي للبحر الابيض المتوسط يحدها من الشمال لبنان ومن الشمال الشرقي سوريا ومن الشرق الاردن و الى الجنوب الغربي مصر ومع الضفة الغربية في الشرق) وهي نواة ومنطقة الارتكاز مجال اسرائيل الحيوي .

2- **دول الطوق الجغرافي المباشر المحيط بمنطقة الارتكاز (دول المواجهة)**: والمقصود بها (مصر والاردن وسوريا ولبنان). وقد اتبعت اسرائيل في هذا المجال استراتيجيات مختلفة بدأتها باستراتيجيات الحرب (1948-1956- 1967- 1973- 1982)، واستراتيجيات الاختراق الاقتصادي والسياسي من خلال اتفاقيات التسوية (اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1979)، (اتفاقية وادي عربة مع المملكة الاردنية عام 1994). وما زالت تحاول عقد اتفاقيات تسوية مع سوريا ولبنان. ومما يجدر الاشارة اليه من ضمن هذا السياق ان الولايات المتحدة الامريكية منذ ان اعترفت بما يسمى بدولة اسرائيل وما تلاها من هزيمة العرب عسكريا في فلسطين في الحرب الصهيونية - العربية عام 1948، صارت السياسة من وجهة نظر العرب عملاً رئيساً في قيام دولة اسرائيل وبروز الصراع العربي الصهيوني. وقد نجح الامريكان في بذل جهود كبيرة للحصول على صداقة العرب والصهاينة والمحافظة على التوازن العسكري وعلى اتفاقيات الهدنة وتنفيذها بأشراف منظمة الامم المتحدة وامتعت في الوقت ذاته عن دعم العرب عسكريا وعملت على حماية امن اسرائيل[32].

وبعد انتهاء حرب تشرين الاول 1973 بين العرب واسرائيل ادركت الولايات المتحدة ايضا ان عدم التوصل الى تسوية شاملة بين العرب واسرائيل قد يؤدي الى نشوب حرب جديدة . ولذلك ارتأت ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد ford. j (1973- 1976) ومن بعدها ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر J. carter (1977 - 1981) القيام بمبادرات من اجل عقد تسوية منفردة وعقد صلح بين مصر واسرائيل بغية عزل الاولى عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي الاسرائيلي .

فإدارة الرئيس الامريكي ارتأت اولا ضرورة ايجاد تسوية بين مصر واسرائيل كمقدمة لإنجاز حوار مصري اسرائيلي وتوقيع اتفاقيات بشأن ذلك، ولذلك اندفع هنري كيسنجر الى معاودة دبلوماسيته الهادئة لتحقيق مفاوضات ولتوقيع اتفاقيات بين مصر واسرائيل وسوريا، وكجزء من هذه الحملة اجتمع الرئيس فورد مع الرئيس المصري انور السادات في النمسا في حزيران عام 1975 اثناء وجوده في اوروبا لحضور مؤتمر حلف شمال الاطلسي. ثم اجرى مناقشات مع رئيس وزراء اسرائيل اسحق شامير اثناء زيارته لواشنطن (1975) وقد اتفقوا على ضرورة التوصل الى اتفاق يرضي الاطراف المتصارعة بشرط ان تقوم مصر واسرائيل ببعض التنازلات وقد نجح هنري كيسنجر في التقريب بين وجهات النظر المصرية والاسرائيلية وتم توقيع اتفاقية في 4 ايلول 1975 تضمنت موافقة اسرائيل على انسحاب قواتها من شبه جزيرة سيناء بشكل تدريجي . واستطاع هنري كيسنجر الحصول على موافقة المملكة العربية السعودية لهذه الاتفاقية بعد اجتماعه بالأمير سعود الفيصل الوزير السعودي للشؤون الخارجية رغم معارضة العراق وسوريا والاتحاد السوفيتي (السابق). وحاولت المملكة العربية السعودية اقناع سوريا لقبول اتفاقية لفك الاشتباك بين القوات مع اسرائيل عن طريق مقايضة المعونة السعودية لسوريا والاعتراف بحقوقها لقيادة قوة ردع عربية في لبنان مقابل الدعم السوري للموقف المصري ووقف اطلاق النار بين سوريا والمسيحيين اللبنانيين [33] .

كانت الجهود الصهيونية الاسرائيلية تصب في اتجاه الحصول على اعتراف الدول العربية بإسرائيل وتم اعتماد ثلاثة سبل لتحقيق هذه الغاية ، هي :

- العمل الدبلوماسي المباشر، او تجنيد الحلفاء والوسطاء ، لأقناع العرب بجدوى السلام مع اسرائيل وبنواياها السليمة .

– خوض الحروب والاصرار على الانتصار في اي منها وتوجيه التطورات نحو واقع جديد يحفظ لإسرائيل مكتسبات جديدة .

– استخدام الدبلوماسية الاكراهية كمنهج عمل، عبر المزاوجة بين الضغوط السياسية والضغوط العسكرية، لحمل العرب على الاستجابة لإملاءات الواقع الصراعي الذي يختل فيه ميزان القوى لصالح اسرائيل[34] .

والجدير بالذكر، تعد دول المواجهة دول ذات مساحات جغرافية كبيرة مقارنة بمساحة فلسطين المحتلة، اذ تبلغ مساحة مصر نحو (1,002,000 كم2) تليها سوريا بمساحة قدرها (185,180 كم2)، تليها المملكة الاردنية بمساحة (89,342 كم2) ، ولبنان بمساحة (10,452 كم2)، وجميعها اكبر مساحة من دولة ما يسمى ب» اسرائيل .

3– **دول الطوق الجغرافي غير المباشر المحيط بمنطقة الارتكاز**: ونعني بها الدائرة الجيوبولتيكية الساندة لدول المواجهة. وهي (العراق، السعودية، الامارات، الكويت، عمان، قطر، البحرين، اليمن، السودان). أيضاً اتبعت اسرائيل استراتيجيات مختلفة، لأبعاد خطرها عن منطقة الارتكاز اذ اتبعت مع العراق استراتيجيات مختلفة منها: استراتيجية الضربة الاستباقية لمفاعل تموز النووي عام 1981، علاوة على ذلك عملت على اضعاف العراق جيوبولتيكياً وتمزيقه من خلال الاتي :

1– استغلال منطقة شمال العراق اي العلاقة مع الاكراد وهي علاقة تمتد لعشرات السنين والهدف منها اضعاف العراق جيوبولتيكيا عن طريق تقديم الدعم العسكري للقوات الكردية التي كانت تتمركز في المناطق الجبلية من اجل خلق منطقة رخوة من الناحية الجيوبولتيكية علاوة على ذلك اخذ التغلغل الاسرائيلي في منطقة كردستان – العراق يأخذ دوراً في جعل هذه المنطقة منطقة تجسس ضد بعض الدول التي تتهمها اسرائيل بالعدوانية. وقد يثير هذا الموضوع ردود افعال واسعة واشكالات امنية وسياسية لما هذا الموضوع من حساسية في كثير من الاتجاهات. نظراً للموقع المهم الذي تحظى به منطقة كردستان العراق والتي تعد منطقة مفتوحة تجاه تركيا وسوريا وايران . حيث التواجد الكردي في هذه المناطق الثلاث كونها اقليات ويجمعها القومي اضافة الى القلق الاقليمي (العربي – التركي – الايراني) المشترك ازاء اي علاقة اسرائيلية – كردية وخصوصا من قبل بعض التيارات العربية القومية والاسلامية والتي تعد الامر نوعا ما من الخيانة القومية والوطنية على المستوى السياسي وهذا ناتج من النسيج المتداخل للعلاقة التاريخية وافراغها من حواملها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[35] .

وهنا تشير الدراسة تساؤلاً مفاده: ما هو سبب ودوافع اسرائيل من قيام هذه العلاقة الجيوستراتيجية مع الاكراد ؟ وهناك ثلاث اراء تجيب على هذا السؤال:

الرأي الاول: ان الغالبية الاسرائيلية تهدف الى اضعاف دور العراق القومي والحيلولة دون قيام عملية عسكرية ضد اسرائيل. وهذا الرأي تتبناه الدراسة

الرأي الثاني: ان العلاقة الكردية الاسرائيلية تتسم بالتعاون ووحدة الاهداف والمصير .

الرأي الثالث : ان الدافع الاسرائيلي هو كسب رضا ايران التي كانت في زمن الشاه دولة حليفة لها[36].

2– **المشاركة غير المباشرة في غزو العراق واحتلاله عام 2003**: تمثل ذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري (اللوجستي) لقوات الاحتلال الامريكي والبريطاني للعراق ، بعد احتلال العراق عام 2003 ضنت اسرائيل ان احتلال العراق هو بداية عهد جديد مع العراق برعاية الولايات المتحدة ، لكن النفوذ المتزايد لإيران سياسيا في العراق كان بمثابة تهديد جديد لإسرائيل مما جعلها تعود للعداء مع العراق لوجود تهديد ايراني فيه . بيد ان احتلال العراق يعد مكسبا استراتيجيا لإسرائيل ،حيث تعزز امن اسرائيل بإزالة اكبر تهديد عسكري واقتصادي وتاريخي هدد وجود المشروع الصهيوني التوسعي ، باحتلال العراق انتهى تهديد دول الطوق الذي كان العراق

الظهير الصلب لها في حروبها ضد اسرائيل، وكان الهدف من تدمير العراق وبنيته التحتية العلمية والاقتصادية والعسكرية هو الغاء دوره كموازن استراتيجي في الصراع العربي الاسرائيلي وسعيه الدؤوب لإقامة توازن استراتيجي مع اسرائيل[37].

اما دول الخليج العربية الاخرى، ونعني بها هنا (دول مجلس التعاون الخليجي) تحظى بأهمية جيوبولتيكية عالمية فريدة، اذ انها وفق التوصيفات الجيوبولتيكية تقع على اطراف اوراسيا، وضمن منطقة الحزام المحيط التي تعد جزءا من سياسة الاحتواء التقليدية، وبناء على هذا تتميز الدول الست بموقعها المحوري على طرق التجارة والممرات البحرية التي تتزايد اهميتها مع الانتقال التدريجي لمركز الثقل الاقتصادي الدولي نحو الشرق، فضلاً عن ذلك تختزن اكثر من ثلث احتياطات العالم من النفط والغاز، وتمتلك دوله أصولاً وفوائض مالية ضخمة، وقوة شرائية كبيرة واستثمارات خارجية واسعة. ينظر الخريطة (3).

خريطة (3) الموقع الجغرافي لـ (دول مجلس التعاون الخليجي)

المصدر: بالاعتماد على: اطلس العالم المصور الشامل، دار المريخ للعلوم، بغداد، 2016، ص46.

ومن هنا يمكننا القول : انه لم تغب المنطقة عموما ولا سيما العربية منها عن دوائر الاهتمام في الفكر الجيوبولتيكي الاسرائيلي، فأصبحت هذه الاهمية قوة دافعة لأوجه الدينامية الاسرائيلية والحركية المرتبطة من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط المرتبطة بسياق اظهار نفوذها الجيوبولتيكي خارج نطاق محيط فضائها الجغرافي، وفي هذا التعيين والتدقيق تقف اسرائيل بشكل مباشر لتصبح الموازن الاستراتيجي لإيران في منطقة الخليج العربي، لا سيما وان هذه التوجهات الاسرائيلية كانت مدفوعة برغبة امريكية تهدف اظهار قوة اسرائيل وتكريس تأثيرها في المنطقة .

كما تعتبر تلك الدول المصدر المهم للقوة الاستراتيجية وتمتلك ثروات هائلة، وهذه الاهمية الاستراتيجية والثروات الكبيرة فيها جعل الدول الكبرى تتكالب عليها وتسعى الى وجودها في المنطقة وهو ذات الاساس الذي استندت عليه اسرائيل في توجهاتها نحو المنطقة . فطبيعة المنطقة جعلت اسرائيل ترنو بنظرها للمستقبل اذ لا يمكن ان تظل صامتة امام الذهب الاسود التي لا يفصلها عنها سواء الصحراء ومنطقة شرق الاردن فهل هناك حاجة الى بعض الخيال لتصور ذراع يمتد شرقا الى الخليج العربي وجنوبا الى الجزء الشمالي من الشاطئ الشرقي للبحر الاحمر). اتبعت اسرائيل استراتيجيات سياسية واقتصادية كمحاولات الاختراق لاسيما دول (قطر، الامارات، البحرين) من خلال عقد مؤتمرات اقتصادية شرق اوسطية ولقاءات دبلوماسية ورياضية، وأيضاً مشاركة دول الخليج في مؤتمر (مدريد) للسلام عام 1991 .

وتعد الحقبة الزمنية التي اتبعت اتفاقية اوسلو عام 1993 الحقبة الاكثر نشاطاً في العلاقات الاسرائيلية الخليجية، حيث تحولت العلاقات من مستوى التعاون الاستخباراتي الى المستوى الدبلوماسي، حيث وجدت دول الخليج الاتفاقية فرصة لتخطي ترددها السابق بسبب غياب السلام بين اسرائيل وفلسطين. وفي العام 1994 زار رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك اسحق رابين سلطنة عمان والتقى بالسلطان قابوس، وفي العام 1996 وقعت عمان واسرائيل اتفاقا يتبادل فيه الطرفان افتتاح مكاتب تمثيل تجاري لهما، وفي العام ذاته قامت قطر بذات الاتفاق مع اسرائيل، واستمرت الزيارات المتبادلة بين عمان وقطر واسرائيل. وما زاد من علاقات التقارب والتعاون بين اسرائيل ودول الخليج عدة اسباب منها :

* ان الطرفين الاسرائيلي والخليجي يريان ان ايران عدو مشترك ورئيس لهما ويهدد امنهم مما اتاح ارضية مشتركة لتطوير روابط وعلاقات امنية اوثق .
* تزايد حاجة دول الخليج الى منصتي امن ومراقبة متطورين من اجل فرض الامن والسيطرة على شعوبها بعد ثورات شعوب المنطقة العربية ، واسرائيل تمتلك تقنيات مراقبة وتجسس عالية الدقة والتقنية .
* العلاقات والروابط الوثيقة بين دول الخليج والولايات المتحدة التي تقول دائما ان امن اسرائيل هو من ضمن امن امريكا القومي، وتفرض على دول الخليج التعامل مع اسرائيل والشركات التابعة لها، وبهذا اصبحت دول الخليج لا تشعر بالحرج الدول العربية بإقامتها لعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل بحجة الحاجة الى العلوم والتقنيات الحديثة ودعم عملية السلام بين اسرائيل وفلسطين [38].

اما اليمن والسودان يمثلان اهمية لإسرائيل لاعتبارين جيوبولتيكيين هما :

الاول : ان الدولتين تعدان من الدول التي تشكل طوقا جيوبولتيكيا غير مباشر لإسرائيل.

الثاني: ان الدولتين تشكلان العمق الجغرافي الاستراتيجي لمصر التي تجاور فلسطين المحتلة .

لذلك يحاول صناع القرار السياسي الاسرائيلي اضعاف تلك الدولتين باستخدام استراتيجية الاختراق والتي تبدت ملامحها في التدخل في الصراع الداخلي في السودان، اذ وجدت « اسرائيل « في النزاع بين الشمال والجنوب بيئة مواتية لكي تتدخل في زيادة الخلافات والاستفادة منها لأضعاف السودان ومصر. وما يحدث في اقليم دارفور السوداني حالياً، والضغوطات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ضد السودان بعد توقف المعارك بين الانفصاليين والجيش السوداني في الجنوب، تشير الى دور اسرائيلي جديد في الاحداث الجارية في دارفور بعد ان ادت دوراً كبيراً في دعم الانفصاليين في الجنوب [39] .

وبدأت اسرائيل في اثارة المجتمع الدولي ضد الحكومة السودانية، فقد حذر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي من تعطل المسيرة السلمية في السودان بعد غياب وتلاشي وجود زعيم قوي في جنوب السودان يقوم بالدور نفسه الذي كان يقوم به قرنق كما حذرت صحيفة يديعوت احرونوت من عودة سيطرة الاسلاميين على جنوب السودان عقب مصرع قرنق قائلة ان مصرع قرنق سيؤدي الى سعي الاسلاميين للسيطرة على الجنوب مرة اخرى لتطبيق الشريعة الاسلامية، وانها شريعة تسمح بسفك دماء الغير ولا شك ان لـ اسرائيل علاقات جيدة أيضاً مع الرئيس الجديد لحركة انفصال الجنوب . الجنرال سلفا كير مايارديت . الذي اصبح نائبا لرئيس السودان بعد مصرع قرنق ، والذي من الممكن ان تستخدمه ايضا في مخططاتها في تفتيت السودان[40]. اما في اليمن فتبدو الاستراتيجية الاسرائيلية فيها غامضة على الرغم من ادعائها رسميا انها تراقب الحرب الحالية الداخلية بحذر[41] .

الاستنتاجات

1 – تشكل منطقة الخليج العربي واحدة من اهم المناطق الجغرافية على المستوى الاقليمي والدولي وكمجال حيوي استراتيجي .

2 – تقع منطقة الخليج العربي ضمن دائرة المجال الحيوي الاستراتيجي للكيان الصهيوني، والتي تطلق عليها دول الطوق الجغرافي غير المباشر المحيطة بمنطقة الارتكاز .

3 – اثبتت الدراسة بأن الثوابت الجغرافية المتمثلة بالموقع الجغرافي الاستراتيجي والاهمية الاقتصادية لدولة الامارات كان دافعا جيوبولتيكياً اساسياً لتوجه الكيان الصهيوني للنفوذ الى الجغرافية السياسية لدولة الامارات العربية المتحدة .

4– وضعت اسرائيل منطقة الخليج العربي هدفا جيوبولتيكيا للهيمنة عليه في ضوء مخططها الهادف لقيام دولة اسرائيل الكبرى .

التوصيات :

1. يجب على دول مجلس التعاون الخليجي الحذر من التغلغل الاقتصادي والاستخباري للكيان الصهيوني داخل منطقة الخليج العربي .
2. العمل على تعزيز العلاقات العربية – العربية في كافة المجالات وانهاء الصراعات في المنطقة .
3. لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي من ادراك خطورة المشروع الامريكي – الصهيوني المعروف بالمشروع الابراهيمي كونه يمثل تهديدا حقيقيا للجغرافية السياسية للمنطقة .
4. دعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل والتأكيد على الحق المشروع للشعب الفلسطيني على ارضه .

المصادر والهوامش

1- نايف، نور الدين عبدالله، توظيف المجال الحيوي في الادراك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2021 ،ص28 .
2- الدراجي، عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجيات الايرانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت-لبنان ، ط1، 2015 ، ص27 .
3- المصدر نفسه، ص27.
4- الدراجي، عمر كامل حسن، مصدر سابق، ص28.
5- جبار، فاضل عباس، المجال الحيوي للاقتصاد الايراني وانعكاساته على اقتصاديات دول الخليج العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص13.
6-المصدر نفسه، ص14 .
7- سليمان، عادل علي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 2017-1991، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية، 2018 ، ص-24 25 .
8- بلعباس، عبد الوهاب، السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة (المفهوم والابعاد)، جامعة بسكرة-الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع 6 ، 2016 ص143.
9- سليمان، عادل علي، مصدر سابق، ص46.
10- ابو عيد، شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية، المعهد المصري للدراسات، ط1، 2018 ، ص7.
11- المصدر نفسه ، ص8.
12- يمنى سليمان، القوة الذكية- المفهوم والابعاد دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط1، 2016 ، ص18 .
13- الجميل، سيار كوكب، المجال الحيوي للخليج العربي دراسة جيوستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1 ، 2003، ص54 .
14- مكاوي، بهاء الدين، القرار السياسي ، ماهيته- صناعته-اتخاذه-تحدياته ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، البحرين ، ط1، 2017 ، ص18
15- توفيق، سعدي حقي، العلاقات الدولية، جامعة بغداد، مكتبة عدنان، بغداد، ط1، 2017، ص311 .
16- المصدر نفسه، ص312.
17- ناصوري، احمد، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، ع2005،1 ، ص2 .
18- مكاوي، بهاء الدين، مصدر سابق ص19.
19- نايف، نور الدين عبدالله، مصدر سابق ، ص41.
20- المصدر نفسه، ص 42 .
21- امين، سرمد عبد الستار، الاستراتيجية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب والوثائق، بغداد، ط1، 2018 ، ص28-27 .
22- المصدر نفسه ص29 .
23- نعمة، كاظم هاشم، الوجيز في الاستراتيجية ، مطبعة اياد، ط1، 1990، ص57 .
24-سرمد عبد الستار امين ، مصدر سابق ، ص28.
25- كاظم هاشم نعمة ،مصدر سابق، ص56 .
26- فؤاد مرسي ، الاقتصاد السياسي لإسرائيل ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، ط1، بيروت ، 1983، ص16-15 .

27- خطاب، محمود شيت، اهداف اسرائيل التوسعية في البلاد العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 1971، ص8.
28- المصدر نفسه، ص9
29 - المصدر نفسه، ص42 .
30- المصدر نفسه، ص42.
31- المصدر نفسه، ص43.
32- المصدر نفسه، ص 30 .
33- سلمى عدنان وأخرون، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية وموقف دول الخليج منها (1975- 1982)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع 37 ، 2012، ص168 .
34- المصدر نفسه، ص169-168.
35- عبد الكريم، خالد ابراهيم، الاستراتيجية الاسرائيلية ازاء شبه الجزيرة العربية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي، ع38، 2000، ص58-57.
36- علي، عبد الهادي حسين، عن العلاقات الكردية الاسرائيلية - دراسة تحليلية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، ع26، 2016، ص348
37- المصدر نفسه ص 354 .
38- العلواني، عماد زيدان خلف، مستقبل النظام الاقليمي الخليجي في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، 2020، ص192.
39- المصدر نفسه، ص193
40- نوفل، احمد سعيد، دور اسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ط1، 2010 ، ص95 .
41- المصدر نفسه، ص100-99.